

## المحاضرة الثامنة

### الخلاف بين السلف في التفسير

قلنا إن الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - كانوا يفسّرون القرآن بمقتضى لغتهم العربية، وما يعلمونه من الأسباب التي نزل عليها القرآن، وبما أحاط بنزوله من ظروف وملابسات، وكانوا يرجعون في فهم ما أشكل عليهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقلنا إن المفسّرين من التابعين كانوا يجلسون لبعض الصحابة يتلقون عنهم ويروون لهم، فأخذوا عنهم كثيراً من التفسير، وقالوا فيه أيضاً برأيهم واجتهادهم وكانت لغتهم العربية لم تصل إلى درجة الضعف التي وصلت إليها فيما بعد.

إذا نحن تتبعنا ما نقل لنا من أقوال السلف في التفسير، وجمعنا ما هو مبثوث في كتب التفسير بالمأثور لخرجنا بادي الرأي بكثير من الأقوال المختلفة في المسألة الواحدة، فقول لصحابي يخالف قول صحابي آخر، وقول لتابعي يخالف قول تابعي آخر، بل كثيراً ما نجد قولين مختلفين في المسألة الواحدة، وكلاهما منسوب لقائل

واحد، فهل معنى هذا أن الخلاف في التفسير قد اتسعت دائرته على عهد الصحابة والتابعين، وهل معنى هذا أن الصحابي أو التابعي يناقض نفسه في المسألة الواحدة؟.. لا، فدائرة الخلاف لم تتسع، ولم يناقض الصحابي أو التابعي نفسه. وذلك لأن غالب ما صح عنهم من الخلاف في التفسير يرجع إلى اختلاف عبارة مثلاً، أو اختلاف تنوع، لا إلى اختلاف تباين وتضاد كما ظنه بعض الناس فحكاها على أنه أقوال متباينة لا يرجع بعضها إلى بعض.

ونستطيع بعد البحث والنظر في هذه الأقوال التي اختلفت ولم تتباين، أن نرجع هذا الخلاف إلى عدة أمور، نذكرها ليتبين لنا أنه لا تنافي ولا تباين بين هذه الأقوال التي تبدو متعارضة عن السلف، وهي ما يأتي:

أولاً: أن يُعبّر كل واحد من المفسّرين عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى، وذلك مثل أسماء الله الحسنى، وأسماء رسوله صلى الله عليه وسلم، وأسماء القرآن، فإن أسماء الله كلها على مسمى واحد، فلا يكون دعاؤه باسم من أسمائه الحسنى مضاداً لدعائه باسم آخر

واحد، فهل معنى هذا أن الخلاف في التفسير قد اتسعت دائرته على عهد الصحابة والتابعين، وهل معنى هذا أن الصحابي أو التابعي يناقض نفسه في المسألة الواحدة؟.. لا، فدائرة الخلاف لم تتسع، ولم يناقض الصحابي أو التابعي نفسه. وذلك لأن غالب ما صح عنهم من الخلاف في التفسير يرجع إلى اختلاف عبارة مثلاً، أو اختلاف تنوع، لا إلى اختلاف تباين وتضاد كما ظنه بعض الناس فحكاها على أنه أقوال متباينة لا يرجع بعضها إلى بعض.

ونستطيع بعد البحث والنظر في هذه الأقوال التي اختلفت ولم تتباين، أن نرجع هذا الخلاف إلى عدة أمور، نذكرها ليتبين لنا أنه لا تنافي ولا تباين بين هذه الأقوال التي تبدو متعارضة عن السلف، وهي ما يأتي:

أولاً: أن يُعبّر كل واحد من المفسّرين عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى، وذلك مثل أسماء الله الحسنى، وأسماء رسوله صلى الله عليه وسلم، وأسماء القرآن، فإن أسماء الله كلها على مسمى واحد، فلا يكون دعاؤه باسم من أسمائه الحسنى مضاداً لدعائه باسم آخر

وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي {طه: ١٢٤} .. وإذا قيل: ما ذكره؟ يقال: ذكّره قرآنه، أو كتابه، أو كلامه، أو هُداه، ونحو ذلك. وهذا على القول المشهور من أن المصدر مضاف للفاعل، كما يدل عليه سياق الآية وسباقها.

وإن كان مقصود السائل معرفة ما في الاسم من الصفة المختصة به فلا بد في ذلك من قدر زائد على تعيين المسمى، مثل أن يسأل عن القدوس، السلام، المؤمن، المهيمن، وقد علم أنه الله ولكن يريد أن يعرف معنى كونه قدوساً وسلاماً، ومؤمناً، ومهيماً، ونحو ذلك.

والسلف كثيراً ما يُعبّرون عن المسمى بعبارة تدل على عينه وإن كان فيها من الصفة ما ليس في الاسم الآخر، كمن يقول: القدوس: هو الله، أو الرحمن، أو الغفور، ومراده أن المسمى واحد، لا أن هذه الصفة هي هذه. ومعلوم أن هذا اختلاف لا يمكن أن يقال إنه اختلاف تباين وتضاد كما ظنه بعض الناس.

ومثال ذلك تفسيرهم للصراط المستقيم، فقال بعضهم: هو اتباع القرآن، لقوله صلى الله عليه وسلم في

حديث عليّ عند الترمذى: "ضرب الله مثلاً صراطاً مستقيماً، وعلى جنبتي الصراط سوران، وفي السورين أبواب مفتحة، وعلى الأبواب ستور مرخاة، وداع يدعو من فوق الصراط، وداع يدعو على رأس الصراط، قال: فالصراط المستقيم هو الإسلام، والسوران حدود الله، والأبواب المفتحة محارم الله، والداعي على رأس الصراط كتاب الله، والداعي فوق الصراط واعظ الله في قلب كل مؤمن".

ومنه من قال: هو اتباع السنّة والجماعة، ومنه من قال: هو طريق

العبودية، ومنه من قال: هو طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وقيل غير ذلك فهذه كلها أقوال لا منافاة بينها ولا تباين، بل كلها متفقة في الحقيقة، لأن دين الإسلام هو اتباع القرآن، وهو طاعة الله ورسوله، وهو طريق العبودية لله، فالذات واحدة، وكلُّ أشار إليها ووصفها بصفة من صفاتها.

ثانياً: أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل وتنبية المستمع على النوع، لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومته وخصوصه.

مثال ذلك ما نقل في قوله تعالى: {رُتِّمَ أَوْرَثْنَا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْ بُدِئَ {فاطر: ٣٢} فبعضهم فسّر السابق بمن يصلى في أول الوقت، والمقتصد بمن يصلى في أثنائه، والظالم بمن يصلى بعد فواته. وبعضهم فسّر السابق بمن يؤدي الزكاة المفروضة مع الصدقة، والمقتصد بمن يؤديها وحدها، والظالم بمانع الزكاة، فكل من المفسرين ذكر فرداً من أفراد العام على سبيل التمثيل لا الحصر، لتعريف المستمع أن الآية تتناول المذكور، ولتنبية به على نظيره، فإن التعريف بالمثال قد يكون أسهل من التعريف بالحد المطابق. والعقل السليم يتفطن للنوع بذكر مثاله. وهذا الاختلاف في ذكر المثال لا يؤدي إلى التباين والتناقض بين الأقوال، إذ من المعلوم أن الظالم لنفسه يتناول المضيع للواجبات والمنتكح للحُرّمات، والمقتصد يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرّمات. والسابق يتناول من تقرب بالحسنات مع الواجبات.

ومن هذا القبيل أن يقول أحدهم: نزلت هذه الآية في كذا، ويقول الآخر: نزلت في كذا، كل يذكر غير ما يذكره صاحبه، لأن كلاً منهم يذكر بعض ما يتناوله اللفظ، وهذا لا تنافي فيه ما دام اللفظ يتناول قول كل منهما.

أما إذا قال أحدهم: سبب نزول هذه الآية كذا، وقال الآخر: سبب نزول هذه الآية كذا، وكل ذكر غير ما ذكره الآخر، فيمكن أن يقال: إن الآية نزلت عقب تلك الأسباب، أو تكون نزلت مرتين: مرة لهذا السبب، ومرة لهذا السبب.

ثالثاً: أن يكون اللفظ محتملاً للأمرين أو الأمور، وذلك إما لكونه مشتركاً في اللغة، كلفظ "قَسْوَرَة"، الذي يراد به الرامي ويراد به الأسد، ولفظ "عَسَّسَ"، الذي يراد به إقبال الليل ويراد به إداره. وإما لكونه متواطئاً في الأصل لكن المراد به أحد النوعين، أو أحد الشخصين، كالضمانر في قوله تعالى: {ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى \* فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى} [النجم: ٨-٩] .. وكلفظ: {والفجر \* وَلَيَالٍ عَشْرٍ \* والشفع والوتر} [الفجر: ١-٣] .. وما مائل ذلك، فمثل هذا قد يجوز أن يراد به كل المعاني التي قالها السلف، وذلك إما لكون الآية

نزلت مرتين، فأريد بها هذا تارة وهذا تارة. وإما لكون اللفظ المشترك يجوز أن يراد به معناه أو معانيه، وهذا يقول به أكثر الفقهاء من

المالكية، والشافعية، والحنبلة، وكثير من أهل الكلام. وإما لكون اللفظ متواطئاً، فيكون عاماً إذا لم يكن هناك موجب لتخصيصه.

رابعاً: أن يُعبروا عن المعانى بألفاظ متقاربة لا مترادفة، فإن الترادف قليل فى اللغة، ونادر أو معدوم فى القرآن، وَقَلَّ أن يُعبر عن لفظ واحد بلفظ واحد يودى جميع معناه، وإنما يُعبر عنه بلفظ فيه تقريب لمعناه، فمثلاً إذا قال قائل: {يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا} [الطور: ٩] .. المور: الحركة فذلك تقريب للمعنى، لأن المور حركة خفيفة سريعة. كذلك إذا قال: {وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ} [الإسراء: ٤] .. أي أعلمنا، لأن القضاء إليهم فى الآية أخص من الإعلام، فإن فيه إنزالاً وإبحاءً إليهم.

فإذا قال أحدهم فى قوله تعالى: {وَدَكَّرْ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ} [الأنعام: ٧٠] إن معنى تبسل: تحبس، وقال الآخر: ترتهن، ونحو ذلك، لم يكن من اختلاف التضاد، لأن هذا تقريب للمعنى كما قلنا.

خامساً: أن يكون فى الآية الواحدة قراءتان أو قراءات، فيفسر كل منهم على حسب قراءة مخصوصة فيظن ذلك اختلافاً، وليس باختلاف، مثال ذلك: ما أخرجه ابن جرير عن ابن عباس وغيره من طرق فى قوله تعالى: {.. لَقَالُوا إِنَّمَا سُكَّرَتْ أَبْصَارُنَا} [الحجر: ١٥] . إن معنى سُكَّرَتْ: سُدَّتْ، ومن طريق أخرى عنه: أن سُكَّرَتْ بمعنى أُخِذَتْ وسُحِرَتْ، ثم أخرج عن قتادة أنه قال: مَنْ قرأ "سُكَّرَتْ" مشددة، فإنما يعنى سُدَّتْ، وَمَنْ قرأ "سُكَّرَتْ" مخففة. فإنه يعنى سُحِرَتْ. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: {سَرَابِيلُهُمْ مِّنْ قَطْرَانٍ} [إبراهيم: ٥٠] أخرج ابن جرير عن الحسن: أنه الذى تهناً به الإبل، وأخرج من طرق عنه وعن

المذاب، وليس بقولين، وإنما الثانى تفسير لقراءة مَنْ قرأ: "من قطر أن" بتنوين قطر، وهو النحاس المذاب، وأن: شديد الحرارة. وأمثلة هذا النوع كثيرة. وقد خُرج على هذا الاختلاف الوارد عن ابن عباس وغيره فى تفسير قوله تعالى: {أَوْ لَأَمْسُكُمْ} [النساء: ٤٣، المائدة: ٦] .. هل هو الجماع، أو الجس باليد؟ فالأول تفسير لقراءة: "لامستم"، والثانى لقراءة: "لمستم" ولا اختلاف.

هذه هى الأوجه بواسطتها نستطيع أن نجمع بين أقوال السلف التى تبدو متعارضة. أما ما جاء عنهم من اختلاف فى التفسير ويتعذر الجمع بينه بواحد من الأمور السابقة - وهذا أمر نادر، أو اختلاف مخفف كما يقول ابن تيمية - فطريقنا فيه: أن ننظر فيمن نُقِلَ عنه الاختلاف، فإن كان عن شخص واحد واختلفت الروايتان صحة وضعفاً، فُدِّمَ الصحيح وتُرِكَ ما عداه، وإن استوينا فى الصحة وعرفنا

أن أحد القولين متأخر عن الآخر، فُدِّمَ المتأخر وتُرِكَ ما عداه. وإن لم نعرف تقدم أحدهما على الآخر رددنا الأمر إلى ما ثبت فيه السمع. فإن لم نجد سمعاً وكان للاستدلال طريق إلى تقوية أحدهما، رجَّحنا ما قوَّاه

الاستدلال وتركنا ما عداه. وإن تعارضت الأدلة فعلياً أن نؤمن بمراد الله تعالى ولا نتهجم على تعيين أحد القولين، ويكون الأمر حينئذ فى منزلة المجمل قبل تفصيله، والمتشابه قبل تبيينه.

وإن كان الاختلاف عن شخصين أو أشخاص، واختلفت الروايتان أو الروايات صحة وضعفاً، فُدِّمَ الصحيح وتُرِكَ ما عداه. وإن استوت الروايتان أو الروايات فى الصحة، رددنا الأمر إلى ما ثبت فيه السمع. فإن لم نجد سمعاً وكان للاستدلال طريق إلى تقوية أحدهما رجَّحنا ما قوَّاه الاستدلال وتركنا ما عداه. وإن تعارضت الأدلة فعلياً أن نؤمن بمراد الله تعالى، ولا نتهجم على تعيين أحد القولين أو الأقوال. ويكون الأمر حينئذ فى منزلة المجمل قبل تفصيله، والمتشابه قبل تبيينه.

ويرى الزركشى: أن الاختلاف إن كان بين الصحابة وتعذر الجمع، فُدِّمَ قول ابن عباس على قول غيره، وعُلِّلَ ذلك فقال: "لأن النبى صلى الله عليه وسلم بَشَّرَهُ حيث قال: "اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ".

## المرحلة الثالثة ( التفسير في عصر التدوين )

تمهيد

\* ابتداء هذه المرحلة:

تبدأ المرحلة الثالثة للتفسير من مبدأ ظهور التدوين، وذلك في أواخر عهد بني أمية، وأول عهد للعباسيين.

\* الخطوة الأولى للتفسير:

وكان التفسير قبل ذلك يُتناقل بطريق الرواية، فالصحاباء يروون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما يروى بعضهم عن بعض. والتابعون يروون عن الصحابة. كما يروى بعضهم عن بعض، وهذه هي الخطوة الأولى للتفسير.

\* الخطوة الثانية:

ثم بعد عصر الصحابة والتابعين، خطا التفسير خطوة ثانية، وذلك حيث ابتدأ التدوين لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكانت أبوابه متنوعة، وكان التفسير باباً من هذه الأبواب التي اشتمل عليها الحديث، فلم يُفرد له تأليف خاص يُفسر القرآن سورة سورة، وآية آية، من مبدئه إلى منتهاه، بل وُجد من العلماء مَنْ طَوَّفَ في الأمصار المختلفة ليجمع الحديث، فجمع بجوار ذلك ما رُوِيَ في الأمصار من تفسير منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو إلى الصحابة، أو إلى التابعين، ومن هؤلاء: يزيد بن هارون السلمي المتوفى سنة ١١٧هـ، وشعبة بن الحجاج المتوفى سنة ١٦٠هـ، ووكيع بن الجراح المتوفى سنة ١٩٧هـ وسفيان بن عيينة المتوفى سنة ١٩٨هـ، وروح عن عبادة البصري المتوفى سنة ٢٠٥هـ، وعبد الرزاق بن همام المتوفى سنة ٢١١هـ،

وآدم بن أبي إياس المتوفى سنة ٢٢٠هـ، وعبد بن حميد المتوفى سنة ٢٤٩هـ وغيرهم، وهؤلاء جميعاً كانوا من أئمة الحديث، فكان جمعهم للتفسير جمعاً لباب من أبواب الحديث، ولم يكن جمعاً للتفسير على استقلال وانفراد. وجميع ما نقله هؤلاء الأعلام عن أسلافهم من أئمة التفسير نقلوه مسنداً إليهم، غير أن هذه التفاسير لم يصل إلينا شئ منها، ولذا لا نستطيع أن نحكم عليها.

\* الخطوة الثالثة:

ثم بعد هذه الخطوة الثانية، خطا التفسير خطوة ثالثة، انفصل بها عن الحديث، أصبح علماً قائماً بنفسه، ووضع التفسير لكل آية من القرآن، ورُتّب ذلك على حسب ترتب المصحف. وتم ذلك على أيدي طائفة من العلماء منهم ابن ماجه المتوفى سنة ٢٧٣هـ، وابن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ، وأبو بكر بن المنذر النيسابوري المتوفى سنة ٣١٨هـ، وابن أبي حاتم المتوفى سنة ٣٢٧هـ، وأبو الشيخ بن حبان المتوفى سنة ٣٦٩هـ، والحاكم المتوفى سنة ٤٠٥هـ، وأبو بكر بن مردويه المتوفى سنة ٤١٠هـ، وغيرهم من أئمة هذا الشأن.

وكل هذه التفاسير مروية بالإسناد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإلى الصحابة، والتابعين، وتابع التابعين، وليس فيها شئ من التفسير أكثر من التفسير المأثور، اللهم إلا ابن جرير الطبري فإنه ذكر الأقوال ثم وجهها، ورجح بعضها على بعض، وزاد على ذلك الإعراب إن دعت إليه حاجة، واستنبط الأحكام التي يمكن أن تؤخذ من الآيات القرآنية ... وسنأتى بالكلام عن هذا التفسير عند الكلام عن الكتب المؤلفة في التفسير بالمأثور إن شاء الله تعالى.

وإذا كان التفسير قد خطا هذه الخطوة الثالثة التي انفصل بها عن الحديث، فليس معنى أن هذه الخطوة محت ما قبلها وألغت العمل به، بل معناه أن التفسير تدرج في خطواته، فبعد أن كانت الخطوة الأولى للتفسير هي النقل عن طريق التلقي والرواية، كانت الخطوة الثانية له، وهي تدوينه على أنه باب من أبواب الحديث، ثم جاءت بعد ذلك الخطوة الثالثة، وهي تدوينه على استقلال وانفراد، فكل هذه الخطوات، تم إسلام بعضها إلى بعض، بل وظل المحدثون بعد هذه الخطوة الثالثة، يسيرون على نمط الخطوة الثانية، من رواية المنقول من التفسير في باب خاص من أبواب الحديث، مقتصرين في ذلك على ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو عن الصحابة أو عن التابعين.

\* ليس من السهل معرفة أول من دَوَّن تفسير كل القرآن مرتباً:

هذا.. ولا نستطيع أن نُعيِّن بالضبط، المفسِّر الأول الذى فسَّر القرآن آية آية، ودَوَّنه على التتابع وحسب ترتيب المصحف. ونجد فى الفهرست لابن النديم (ص ٩٩) أن أبا العباس ثعلب قال: "كان السبب فى إملاء كتاب الفراء فى المعانى أن عمر بن بكير كان من أصحابه، وكان منقطعاً إلى الحسن بن سهل فكتب إلى الفراء: إن الأمير الحسن بن سهل، ربما سألتنى عن الشئ بعد الشئ

### الخطوة الخامسة:

ثم خطا التفسير بعد ذلك خطوة خامسة، هى أوسع الخطا وأفسحها، امتدت من العصر العباسى إلى يومنا هذا، فبعد أن كان تدوين التفسير مقصوراً على رواية ما نُقل عن سلف هذه الأمة، تجاوز بهذه الخطوة الواسعة إلى تدوين تفسير اختلط فيه الفهم العقلى بالتفسير النقلى، وكان ذلك على تدرج ملحوظ فى ذلك.

### \* تدرج التفسير العقلى:

بدأ ذلك أولاً على هيئة محاولات فهم شخص، وترجيح لبعض الأقوال على بعض، وكان هذا أمراً مقبولاً ما دام يرجع الجانب العقلى منه إلى حدود اللغة ودلالة الكلمات القرآنية. ثم ظلت محاولات هذا الفهم الشخصى تزداد وتتضخم، متأثرة بالمعارف المختلفة، والعلوم المتنوعة، والآراء المتشعبة، والعقائد المتباينة، حتى وُجد من كتب التفسير ما يجمع أشياء كثيرة، لا تكاد تتصل بالتفسير إلا عن بُعدٍ عظيم.

دُوِّنت علوم اللغة، ودُوِّن النحو الصرف، وتشعبت مذاهب الخلاف الفقهى، وأثيرت مسائل الكلام، وظهر التعصب المذهبى قائماً على قدمه وساقه فى العصر العباسى، وقامت الفِرَق الإسلامية بنشر مذاهبها والدعوة إليها، وتُرجمت كتب كثيرة من كتب الفلاسفة، فامتزجت كل هذه العلوم وما يتعلق بها من أبحاث بالتفسير حتى طغت عليه، وغلب الجانب العقلى على الجانب النقلى، وصار أظهر شئ فى هذه الكتب، هو الناحية العقلية، وإن كانت لا تخلو مع ذلك من منقول يتصل بأسباب النزول، أو بغير ذلك على المأثور.

وهكذا تدرج التفسير، واتجهت الكتب المؤلفة فيه اتجاهات متنوعة.

القرآن، كما ظهرت آثار التصوف واضحة فيه، وكما ظهرت آثار النحل والأهواء فيه ظهوراً جلياً.

نأ لنلاحظ فى وضوح وجلاء: أن كل مَنْ برع فى فن من فنون العلم، يكاد يقتصر تفسيره على الفن الذى برع فيه، فالنحوى تراه لا همَّ له إلا الإعراب وذكر ما يحتمل فى ذلك من أوجه، وتراه ينقل مسائل النحو وفروعه وخلافياته، وذلك كالزجاج، والواحدى فى "البيسط"، وأبى حيان فى "البحر المحيط" ..

وصاحب العلوم العقلية، تراه يعنى فى تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة، كما تراه يعنى بذكر شُبُههم والرد عليهم، وذلك كالفخر الرازى فى كتابه "مفاتيح الغيب".

وصاحب الفقه تراه قد عنى بتقريره الأدلة للفروع الفقهيّة، والرد على مَنْ يخالف مذهبه، وذلك كالجصاص، والقرطبى..

وصاحب التاريخ، ليس له شغل إلا القصص، وذكر أخبار مَنْ سَلَف، ما صح منها وما لا يصح، وذلك كالثعلبى والغازى..

وصاحب البدع، ليس له قصد إلا أن يُؤوِّل كلام الله ويُنزله على مذهبه الفاسد، وذلك كالرمانى، والجبائى، والقاضى عبد الجبار، والزمخشرى من المعتزلة، والطبرسى، وملا محسن الكاشى من الإمامية الإثنا عشرية.

وأصحاب التصوف قصدوا إلى ناحية الترغيب والترهيب. واستخراج المعانى الإشارية من الآيات القرآنية بما يتفق مع مشاربهم، ويتناسب مع رياضاتهم ومواجدهم، ومن هؤلاء ابن عربى، وأبو عبد الرحمن السلمى..

وهكذا فسّر كل صاحب فن أو مذهب بما يتناسب مع فنه أو يشهد لمذهبه، وقد استمرت هذه النزعة العلمية العقلية وراجت في بعض العصور رواجاً عظيماً، كما راجت في عصرنا الحاضر تفسيرات يريد أهلها من ورائها أن يُحمّلوا آيات القرآن كل العلوم، ما ظهر منها وما لم يظهر، كأن هذا فيما يبدو وجه من وجوه إعجاز القرآن وصلاحيته لأن يتمشى مع الزمن. وفي الحق أن هذا غلو منهم، وإسراف يُخرج القرآن عن مقصده الذي نزل من أجله، ويحيد به عن هدفه الذي يرمى إليه.

وسوف نتكلم على ذلك بتوسع عند الكلام عن التفسير العلمي إن شاء الله تعالى.

ثم إن هذا الطغيان العقلي العلمي، لم يطغ على التفسير بالمأثور الطغيان الذي يجعله في عداد ما درس وذهب، بل وُجد من العلماء في عصور مختلفة، من استطاع أن يقاوم تيار هذا الطغيان، ففسّر القرآن تفسيراً نقلياً بحتاً، على توسع منهم في النقل، وعدم تفرقة بين ما صح وما لم يصح، كما فعل السيوطي في كتابه "الدر المنثور".

### التفسير الموضوعي:

وكذلك وُجد من العلماء من ضيق دائرة البحث في التفسير، فتكلم عن ناحية واحدة من نواحيه المتشعبة المتعددة، فابن القيم - مثلاً - أفرد كتاباً من مؤلفاته للكلام عن أقسام القرآن سماه "التبيان في أقسام القرآن". وأبو عبيدة أفرد كتاباً للكلام عن مجاز القرآن والراغب الأصفهاني أفرد كتاباً في مفردات القرآن. وأبو جعفر النحاس أفرد كتاباً في الناسخ والمنسوخ من القرآن. وأبو الحسن الواحدي أفرد كتاباً في أسباب نزول القرآن. والجصاص أفرد كتاباً في أحكام القرآن.. وغير هؤلاء كثير من العلماء الذين قصدوا إلى موضوع خاص في القرآن يجمعون ما تفرّق منه، ويفردونه بالدرس والبحث.

## المحاضرة التاسعة

### التفسير بالمأثور

يشمل التفسير المأثور ما جاء فى القرآن نفسه من البيان والتفصيل لبعض آياته، وما نُقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وما نُقل عن الصحابة رضوان الله عليهم، وما نُقل عن التابعين، من كل ما هو بيان وتوضيح لمراد الله تعالى من نصوص كتابه الكريم.

وإنما أدرجنا فى التفسير المأثور ما رُوِيَ عن التابعين - وإن كان فيه خلاف: هل هو من قبيل المأثور أو من قبيل الرأى - لأننا وجدنا كتب التفسير المأثور، كتفسير ابن جرير وغيره، لم تقتصر على ما يَكر ما رُوِيَ عن النبي صلى الله عليه وسلم وما رُوِيَ عن أصحابه، بل ضمت إلى ذلك ما نُقل عن التابعين فى التفسير.

#### \* تدرج التفسير المأثور:

تدرج التفسير المأثور فى دوريه - دور الرواية ودور التدوين - أما فى دور الرواية، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم بيّن لأصحابه ما أشكل عليهم من معانى القرآن، فكان هذا القدر من التفسير يتناوله الصحابة بالرواية بعضهم لبعض، ولمن جاء بعدهم من التابعين.

ثم وُجد من الصحابة مَنْ تكلم فى تفسير القرآن بما ثبت لديه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو بمحض رأيه واجتهاده، وكان ذلك على قلة يرجع السبب فيها إلى الروعة الدينية التى كانت لهذا العهد، والمستوى العقلى الرفيع لأهله، وتحدد حاجات حياتهم العملية، ثم شعورهم مع هذا بأن التفسير شهادة على الله بأنه عَنِى باللفظ كذا.

ثم وُجد من التابعين مَنْ تصدّى للتفسير، فروى ما تجمّع لديه من ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة، وزاد على ذلك من القول بالرأى والاجتهاد، بمقدار ما زاد من الغموض الذى كان يتزايد كلما بُعد الناس عن عصر النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة.

ثم جاءت الطبقة التى تلى التابعين وروت عنهم ما قالوا، وزادوا عليه بمقدار ما زاد من غموض ... وهكذا ظل التفسير يتضخم طبقة بعد طبقة، وتروى الطبقة التالية ما كان عند الطبقات التى سبقتها، كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق.

ثم ابتدأ دور التدوين - وهو ما يعيننا فى هذا البحث - فكان أول ما دُوّن منالتفسير، هو التفسير المأثور، على تدرج فى التدوين كذلك، فكان رجال الحديث والرواية هم أصحاب الشأن الأول وقد رأينا أصحاب مبادئ العلوم حين ينسبون

\* على عادتهم - وضع كل علم لشخص بعينه، يعدون واضع التفسير - بمعنى جامعه لا مدوّنه - الإمام مالك بن أنس الأصبحى، إمام دار الهجرة.

وكان التفسير إلى هذا الوقت لم يتخذ له شكلاً منظماً، ولم يُفرد بالتدوين، بل كان يُكتب على أنه باب من أبواب الحديث المختلفة، يجمعون فيه ما رُوِيَ عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين.

ثم بعد ذلك انفصل التفسير عن الحديث، وأُفرد بتأليف خاص، فكان أول ما عُرف لنا من ذلك، تلك الصحيفة التى رواها على بن أبى طلحة عن ابن عباس

ثم وُجد من ذلك جزء أو أجزاء دُوّنت فى التفسير خاصة، مثل ذلك الجزء المنسوب لأبى روق، وتلك الأجزاء الثلاثة التى يرويهها محمد بن ثور عن ابن جريج.

ثم وُجِدَت من ذلك موسوعات من الكتب المؤلفة فى التفسير، جمعت كل ما وقع لأصحابها من التفسير المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتابعيهم، كتفسير ابن جرير الطبرى. ويُلاحظ أن ابن جرير ومَنْ على شاكلته - وإن نقلوا تفاسيرهم بالإسناد - توسّعوا فى النقل وأكثروا منه، حتى استفاض وشمل ما ليس موثقاً به. كما يُلاحظ أنه كان لا يزال

موجوداً إلى ما بعد عصر ابن جرير ومَنْ على شاكلته - ممن أفردوا التفسير بالتأليف - رجال من المحدثين بؤبوا للتفسير باباً ضمن أبواب ما جمعوا من الأحاديث.

ثم وُجد بعد هذا أقوام دَوَّنوا التفسير المأثور بدون أن يذكروا أسانيدهم في ذلك، وأكثروا من نقل الأقوال في تفاسيرهم بدون تفرقة بين الصحيح والعليل، مما جعل الناظر في هذه الكتب لا يركن لما جاء فيها، لجواز أن يكون من قبيل الموضوع المخلوق، وهو كثير في التفسير.

ثم بعد هذا تعيَّرت موجّهات الحياة، فبعد أن كان التدوين في التفسير لا يتعدى المأثور منه، تعدَّى إلى تدوين التفسير بالرأى على تدرج فيه، كما أشرنا إليه فيما سبق

### الضعف في رواية التفسير المأثور وأسبابه:

علمنا مما تقدّم أن التفسير المأثور يشمل ما كان تفسيراً للقرآن بالقرآن، وما كان تفسيراً للقرآن بالسنة، وما كان تفسيراً للقرآن بالموقوف على الصحابة أو المروى عن التابعين. أما تفسير القرآن بالقرآن. أو بما ثبت من السنة الصحيحة، فذلك مما لا خلاف في قبوله، لأنه لا يتطرق إليه الضعف. ولا يجد الشك إليه سبيلاً.

أما ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف في سنده أو متنه فذلك مردود غير مقبول، ما دام لم تصح نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وأما تفسير القرآن بما يُروى عن الصحابة أو التابعين، فقد تسرّب إليه الخلل، وتطرّق إليه الضعف، إلى حد كاد يُفقدنا الثقة بكل ما رُوِيَ من ذلك، لولا أن قيّض الله لهذا التراث العظيم مَنْ أزاح عنه هذه الشكوك، فسلمت لنا منه كمية لا يُستهان بها، وإن كان صحيحها وسقيمها لا يزال خليطاً في كثير من الكتب التي عني أصحابها بجمع شتات الأقوال.

ولقد كانت كثرة المروى من ذل كثرة جاوزت الحد - وبخاصة عن ابن عباس وعلى بن أبي طالب رضى الله عنهما - أكبر عامل في صرف همة العلماء ولفت أنظارهم إلى البحث والتمحيص، والنقد والتعديل والتجريح، حتى لقد نُقل عن الإمام الشافعي رضى الله عنه أنه قال: "لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلا شبيه بمائة حديث". وهذا العدد الذي ذكره الشافعي، لا يكاد يُذكر بجوار ما رُوِيَ عن ابن عباس من التفسير. وهذا يدل على مبلغ ما دخل من التفسير النقلى من الروايات المكذوبة المصنوعة.

### أسباب الضعف:

ونستطيع أن نُرجع أسباب الضعف في رواية التفسير المأثور إلى أمور ثلاثة:

أولها: كثرة الوضع في التفسير.

ثانيها: دخول الإسرائيليات فيه.

ثالثها: حذف الأسانيد.

وأرى أن أعرض لكل سبب من هذه الأسباب الثلاثة المجملة بالإيضاح والتفصيل، حتى يتبيّن لنا مقدار ما كان لكل منها من الأثر في فقدان الثقة بكثير من الروايات المأثورة في التفسير.

أولاً: الوضع في التفسير

### \* نشأة الوضع في التفسير:

نشأ الوضع في التفسير مع نشأته في الحديث، لأنهما كانا أول الأمر مزيجاً لا يستقل أحدهما عن الآخر، فكما أننا نجد في الحديث: الصحيح والحسن والضعيف، وفي روايته مَنْ هو موثوق به، ياسياً، وتفرّقوا إلى شيعة وخوارج وجمهور، ووُجِد من أهل البدع والأهواء مَنْ رَوَّجوا لبدعهم، وتعصَّبوا لأهوائهم، ودخل في الإسلام مَنْ تبطن الكفر والتحف الإسلام



بقصد الكيد له، وتضليل أهله، فوضعوا ما وضعوا من روايات باطلة، ليصلوا بها إلى أغراضهم السيئة، وورغباتهم الخبيثة

**\*- أسبابه:**

ويرجع الوضع في التفسير إلى أسباب متعددة: منها التعصب المذهبي، فإنَّ ما جَدَّ من افتراق الأمة إلى شيعة تطرّفوا في حب عليّ، وخوارج انصرفوا عنه وناصروه العدا، وجمهور المسلمين الذين وقفوا بجانب هاتين الطائفتين بدون أن يمسهن شئ من ابتداع التشيع أو الخروج، جعل كل طائفة من هذه الطوائف تحاول بكل جهودها أن تؤيد مذهبها بشئ من القرآن، فنسب الشيعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وإلى عليّ وغيره من أهل البيت - رضى الله عنهما قوالاً كثيرة من التفسير تشهد لمذهبهم. كما وضع الحوارج كثيراً من التفسير الذي يشهد لمذهبهم، ونسبوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى أحد أصحابه، وكان قصد كل فريق من نسبة هذه الموضوعات إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى أحد أصحابه، الترويج للمرؤى، والإمعان في التدليس، فإن نسبة المرؤى إلى الرسول عليه الصلاة والسلام أو إلى أحد الصحابة، تورث المرؤى ثقة وقبولاً. لا يوجد شئ منهما عندما يُنسب المرؤى لغير النبي عليه الصلاة والسلام أو لغير صحابى.

كذلك نجد اللون السياسى فى هذا العصر يترك له أثراً بيّناً فى وضع التفسير، ويُلاحظ أن المرؤى عن عليّ وابن عباس رضى الله عنهما قد جاوز حد الكثرة، مما يجعلنا نميل إلى القول بأنه قد وُضع عليهما فى التفسير أكثر مما وُضع علي غيرهما، والسبب فى ذلك أنّ علياً وابن عباس رضى الله عنهما من بيت النبوة، فالوضع عليهما يُكسب الموضوع ثقة وقبولاً، وتقديساً ورواجاً، مما لا يكون لشئ مما يُنسب إلى غيرهما

الله عليه وسلم أو إلى أحد أصحابه، وكان قصد كل فريق من نسبة هذه الموضوعات إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى أحد أصحابه، الترويج للمرؤى، والإمعان في التدليس، فإن نسبة المرؤى إلى الرسول عليه الصلاة والسلام أو إلى أحد الصحابة، تورث المرؤى ثقة وقبولاً. لا يوجد شئ منهما عندما يُنسب المرؤى لغير النبي عليه الصلاة والسلام أو لغير صحابى.

كذلك نجد اللون السياسى فى هذا العصر يترك له أثراً بيّناً فى وضع التفسير، ويُلاحظ أن المرؤى عن عليّ وابن عباس رضى الله عنهما قد جاوز حد الكثرة، مما يجعلنا نميل إلى القول بأنه قد وُضع عليهما فى التفسير أكثر مما وُضع علي غيرهما، والسبب فى ذلك أنّ علياً وابن عباس رضى الله عنهما من بيت النبوة، فالوضع عليهما يُكسب الموضوع ثقة وقبولاً، وتقديساً ورواجاً، مما لا يكون لشئ مما يُنسب إلى غيرهما فوق هذا فقد كان لعليّ من الشيعة ما ليس لغيره، فنسبوا إليه من القول فى التفسير ما يظنون أنه يُعلى من قدره، ويرفع من شأنه. وابن عباس كان من نسله الخلفاء العباسيون، فوجد من الناس من تزلف إليهم، وتقرب بكثرة ما يرويه لهم عن جدهم ابن عباس، مما يدل على أن اللون السياسى كان له أثر ظاهر فى وضع التفسير.

كذلك نجد من أسباب الوضع فى التفسير ما قصده أعداء الإسلام الذين اندسوا بين أبنائه متظاهرين بالإسلام، من الكيد له ولأهله، فعمدوا إلى الدس والوضع فى التفسير بعد أن عجزوا عن أن ينالوا من هذا الدين عن طريق الحرب والقوة، أو عن طريق البرهان والحجة.

**أثر الوضع فى التفسير:**

وكان من وراء هذه الكثرة التى دخلت فى التفسير ودُست عليه، أن ضاع كثير من هذا التراث العظيم الذى خلفه لنا أعلام المفسرين من السلف، لأن ما أحاط به من شكوك، أفقدنا الثقة به، وجعلنا نرد كل رواية تطرّق إليها شئ من الضعف، وربما كانت صحيحة فى ذاتها.

كما أن اختلاط الصحيح من هذه الروايات بالسقيم منها، جعل بعض من ينظر فيها وليس عنده القدرة على التمييز بين الصحيح والعليل، ينظر إلى جميع ما روى بعين واحدة، فيحكم على الجميع بالصحة، وربما وجد من ذلك روايتين متناقضتين عن مفسر واحد فيتهمه بالتناقض فى قوله، ويتهم المسلمين بقبول هذه الروايات المتناقضة المتضاربة.

**\* تمهيد - في بيان المراد بالإسرائيليات ومدى الصلة بينها وبين القرآن:**

لفظ الإسرائيليات وإن كان يدل بظاهره على اللون اليهودي للتفسير، وما كان للثقافة اليهودية من أثر ظاهر فيه، إلا أننا نريد به ما هو أوسع من ذلك وأشمل، فنريد به ما يعم اللون اليهودي واللون النصراني للتفسير، وما تأثر به التفسير من الثقافتين اليهودية والنصرانية.

وإنما أطلقنا على جميع ذلك لفظ "الإسرائيليات"، من باب التغليب للجانب اليهودي على الجانب النصراني، فإن الجانب اليهودي هو الذى اشتهر أمره فكثرت النقل عنه، وذلك لكثرة أهله، وظهور أمرهم، وشدة اختلاطهم بالمسلمين من مبدأ ظهور الإسلام إلى أن بسط رواقه على كثير من بلاد العالم ودخل الناس في دين الله أفواجاً.

كان لليهود ثقافة دينية، وكان للنصارى ثقافة دينية كذلك، وكلتا الثقافتين كان لها أثر في التفسير إلى حد ما. أما اليهود، فإن ثقافتهم تعتمد أول ما تعتمد على التوراة التى أشار إليها القرآن بقوله: {إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ} [المائدة: ٤٤] ودلّ على بعض ما جاء فيها من أحكام بقوله: {وَكُنْتُمْ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ مُّكْتَنِبِينَ} [البقرة: ١٧٨] والآيات التى تليها. والآذان بالأذن والسن بالسن والجروح قصاصاً} [المائدة: ٤٥] ..

وكثيراً ما يستعمل المسلمون واليهود أنفسهم لفظ "التوراة" ويطلقونه على كل الكتب المقدسة عند اليهود فيشمل الزبور وغيره. وتسمى التوراة بما اشتملت عليه من الأسفار الموسوية وغيرها: العهد القديم.

وكان لليهود بجانب التوراة سنن ونصائح وشروح لم تؤخذ عن موسى بطريق الكتابة، وإنما تحمّلوها ونقلوها بطريق المشافهة، ثم نمت على مرور الزمن وتعاقب الأجيال، ثم دُوّنت وعُرفت باسم التلمود، ووُجد بجوار ذلك كثير من الأدب اليهودي، والقصاص، والتاريخ، والتشريع، وأما النصراني فكانت ثقافتهم تعتمد - فى الغالب الأهم - على الإنجيل، وقد أشار القرآن إلى أنه من كتب السماء التى نزلت على الرسل فقال: {لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فِيهِ كُرَامَاتٌ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْتِي السَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْأَفْئِدَةُ وَالْأَنْفُ وَالْأَنْفُ وَالْأَنْفُ} [الحديد: ٢٧] وغير هذا كثير من آيات القرآن التى تشهد له بذلك.

والإنجيل المعتمدة عند النصراني يُطلق عليها وعلى ما انضم إليها من رسائل الرسل، اسم: العهد الجديد. والكتاب المقدس لدى النصراني يشمل: التوراة والإنجيل ويُطلق عليه: العهد القديم والعهد الجديد.

وكان طبيعياً أن يُشرح الإنجيل بشروح مختلفة، كانت فيما بعد منبعاً من منابع الثقافة النصرانية، كما وُجد بجوار ذلك ما زاده النصراني من القصص، والأخبار، والتعاليم، التى زعموا أنهم تلقوها عن عيسى عليه السلام، وهذا كله كان من ينابيع هذه الثقافة النصرانية إذن ... فقد كانت التوراة المصدر الأول لثقافة اليهودية الدينية، كما كان الإنجيل المصدر الأهم لثقافة النصراني الدينية.

وإذا نحن ألقنا النظر فى التوراة والإنجيل نجد أنهما قد اشتملا على كثير مما اشتمل عليه القرآن الكريم، وبخاصة ما كان له تعلق بقصص الأنبياء عليهم السلام، وذلك على اختلاف فى الإجمال والتفصيل، فالقرآن إذا عرض لقصة من قصص الأنبياء - مثلاً - فإنه ينحو فيها ناحية يخالف بها منحى التوراة والإنجيل، فتراه يقتصر على مواضع العظة، ولا يتعرض لتفصيل جزئيات المسائل، فلا يذكر تاريخ الوقائع، ولا أسماء البلدان التى حصلت فيها، كما أنه لا يذكر فى الغالب أسماء الأشخاص الذين جرت على أيديهم بعض الحوادث.

ويدخل فى تفاصيل الجزئيات، بل يتخيّر من ذلك ما يمس جوهر الموضوع، وما يتعلق بموضع العبرة.

وإذا نحن تتبعنا هذه الموضوعات التى اتفق فى ذكرها القرآن والتوراة، أو القرآن والإنجيل، ثم أخذنا موضوعاً منها، وقارنا بين ما جاء فى الكتابين وجدنا اختلاف المسلك ظاهراً جلياً.

فمثلاً قصة آدم عليه السلام، ورد ذكرها فى التوراة، كما وردت فى القرآن فى مواضع كثيرة، أطولها ما ورد فى سورة البقرة، وما ورد فى سورة الأعراف. وبالنظر فى هذه الآيات من السورتين، نجد أن القرآن لم يتعرض لمكان الجنة، ولا

لنوع الشجرة التي نُهيَ آدم وزوجه عن الأكل منها، ولا بيّن الحيوان الذي تقمصه الشيطان فدخل الجنة ليزل آدم وزوجه. كما لم يتعرّض للبقعة التي هبط إليها آدم وزوجه وأقام بها بعد خروجهما من الجنة ... إلى آخر ما يتعلق بهذه القصة من تفصيل وتوضيح.

ي بطنها وتأكل التراب، وانتقم من حواولكن نظرة واحدة يجيلها الإنسان في التوراة يجد بعدها أنها قد تعرّضت لكل ذلك وأكثر منه. فأبانت أن الجنة في عدن شرقاً، وأن الشجرة التي نُهيّا عنها كانت في وسط الجنة، وأنها شجرة الحياة، وأنها شجرة معرفة الخير والشر، وأن الذي خاطب حواء هو الحيّة، وذكرت ما انتقم الله به من الحيّة التي تقمصها إبليس، بأن جعلها تسعىء بتعبها هي ونسلها في حبلها ... إلى آخر ما ذكر فيها مما يتعلق بهذه القصة ومثلاً نجد القرآن الكريم قد اشتمل على موضوعات وردت في الإنجيل، فمن ذلك قصة عيسى ومريم، ومعجزات عيسى عليه السلام، كل ذلك جاء به القرآن في أسلوب موجز، يقتصر على موضع العظة، ومكان العبرة، فلم يتعرّض القرآن لنسب عيسى مفصلاً، ولا كيفية ولادته، ولا للمكان الذي وُلِدَ فيه، ولا لذكر الشخص الذي قُذِفَ به مريم، كما لم يتعرض لنوع الطعام الذي نزلت به مائدة السماء، ولا لحوادث جزئية من إبراء عيسى للأكمه والأبرص وإحياء الموتى

## المحاضرة العاشرة

### تابع : أسباب الضعف في التفسير بالمأثور

#### ثانيا دخول الإسرائيليات

#### مبدأ دخول الإسرائيليات في التفسير وتطوره:

نستطيع أن نقول: إن دخول الإسرائيليات في التفسير، أمر يرجع إلى عهد الصحابة رضى الله عنهم، وذلك نظراً لاتفاق القرآن مع التوراة والإنجيل في ذكر بعض المسائل كما تقدّم، مع فارق واحد، هو الإيجاز في القرآن، والبسط والإطناب في التوراة والإنجيل. وسبق لنا القول بأن الرجوع إلى أهل الكتاب، كان مصدراً من مصادر التفسير عند الصحابة، فكان الصحابي إذا مرَّ على قصة من قصص القرآن يجد من نفسه ميلاً إلى أن يسأل عن بعض ما طواه القرآن منها ولم يتعرض له، فلا يجد من يجيبه على سؤاله سوى هؤلاء النفر الذين دخلوا في الإسلام، وحملوا إلى أهله ما معهم من ثقافة دينية، فألقوا إليهم ما ألقوا من الأخبار والقصص الديني.

غير أن الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - لم يسألوا أهل الكتاب عن كل شيء، كانوا لا يسألون عن الأشياء التي يشبه أن يكون السؤال عنها نوعاً من اللهو والعبث، ولم يقبلوا منهم كل شيء، بل كانوا يسألون عن أشياء لا تعدو أن تكون توضيحاً للقصة وبياناً لما أجمله القرآن منها، مع توقعهم فيما يُلقى إليهم، فلا يحكمون عليه بصدق أو بكذب ما دام يحتمل كلا الأمرين، امتثالاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا تُصدّقوا أهل الكتاب ولا تُكذّبوهم، وقولوا: {أَمْنَا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا} [المائدة: ٥٩] .. الآية.

كما أنهم لم يسألوهم عن شيء مما يتعلق بالعقيدة أو يتصل بالأحكام، اللهم إلا إذا كان على جهة الاستشهاد والتقوية لما جاء به القرآن. كذلك كانوا لا يعدلون عما ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم من ذلك إلى سؤال أهل الكتاب، لأنه إذا ثبت الشيء عن الرسول صلى الله عليه وسلم فليس لهم أن يعدلوا عنه إلى غيره، كالسؤال عن لون كلب أهل الكهف، والبعض الذي ضرب به القتل من البقرة، ومقدار سفينة نوح، ونوع خشبها، واسم الغلام الذي قتله الخضر.. وغير ذلك، ولهذا قال الدهلوي بعد أن بيّن أن السؤال عن مثل هذا تكلف ما لا يعني: "وكانت الصحابة رضى الله عنهم يعدون مثل ذلك قبيحاً من قبيل تضييع الأوقات".

فقد اختلف السلف في تعيين هذه الساعة، وهل هي باقية أو رُفِعَتْ؟ وإذا كانت باقية، فهل هي في جمعة واحدة من السنة أو في كل جمعة منها؟ فنجد أبا هريرة رضى الله عنه يسأل كعب الأحبار عن ذلك، فيجيبه كعب: بأنها في جمعة واحدة من السنة، فيرد عليه أبو هريرة قوله هذا وبيّن له: أنها في كل جمعة، فيرجع كعب إلى التوراة، فيرى الصواب مع أبي هريرة فيرجع إليه.

كما نجد أبا هريرة أيضاً يسأل عبد الله بن سلام عن تحديد هذه الساعة ويقول له: أخبرني ولا تضن عليّ، فيجيبه عبد الله بن سلام بأنها آخر ساعة في يوم الجمعة، فيرد

يه أبو هريرة بقوله: كيف تكون آخر ساعة في يوم الجمعة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يصادفها عبد مسلم وهو يُصَلِّي" وتلك الساعة لا يُصَلِّي فيها؟ فيجيبه عبد الله بن سلام بقوله: ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ جلس مجلساً ينتظر الصلاة فهو في صلاة حتى يُصَلِّي"؟ ... الحديث.

فمثل هذه المراجعة التي كانت بين أبي هريرة وكعب تارة، وبينه وبين ابن سلام تارة أخرى، تدلنا على أن الصحابة كانوا لا يقبلون كل ما يقال لهم، بل كانوا يتحررون الصواب ما استطاعوا، ويرثون على أهل الكتاب أقوالهم إن كانت لا توافق وجه الصواب. ومهما يكن من شيء فإن الصحابة - رضى الله عنهم - لم يخرجوا عن دائرة الجواز التي حدّها لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وعما فهموه من الإباحة في قوله عليه السلام: "بلغوا عنى ولو آية، وحدّثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج، ومَنْ كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار".

كما أنهم لم يخالفوا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تُصدِّقوا أهل الكتاب ولا تُكذِّبُوهم، وقولوا: أَمَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا ... الآية" ولا تعارض بين هذين الحديثين، لأن الأول أباح لهم أن يُحدِّثوا عما وقع لبني إسرائيل من الأعاجيب، لما فيها من العبرة والعظة، وهذا بشرط أن يعلموا أنه ليس مكذوباً، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يعقل أن يبيح لهم رواية المكذوب. مقالة ابن خلدون في الإسرائيليات: ونرى بعد هذا أن نذكر عبارة ابن خلدون في مقدمته، ليتبين لنا أسباب الاستكثار من هذه المرويات الإسرائيلية، وكيف تسرَّبت إلى المسلمين، فإنه خير من كتب في هذا الموضوع، وإليك نص عبارته: قال رحمه الله: "... وقد جمع المتقدمون في ذلك - يعنى التفسير النقلي - وأوعوا إلا أن كتبهم ومنقولاتهم تشتمل على الغث والسمين، والمقبول والمردود. والسبب في ذلك أن العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم. وإنما غلبت عليهم البداوة والأمية، وإذا تشوقوا إلى معرفة شيء مما تشوق إليه النفوس البشرية في أسباب المكونات، وبدء الخليقة، وأسرار الوجود فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم، ويستفيدونه منهم، وهم أهل التوراة من اليهود ومن تبع دينهم من النصارى. وأهل التوراة الذين بين العرب يومئذ بادية مثلهم، ولا يعرفون من ذلك إلا ما تعرفه العامة من أهل الكتاب، " ومعظمهم من "حمير" الذين أخذوا بدين اليهودية، فلما أسلموا بقوا على ما كان عندهم مما لا تعلق له بالأحكام الشرعية التي يحتاطون لها، مثل أخبار بدء الخليقة، وما يرجع إلى الحدثن والملاحم، وأمثال ذلك وهؤلاء مثل: كعب الأحبار، ووهب بن منبه، وعبد الله بن سلام، وأمثالهم، فامتلت التفسير من المنقولات عنهم، وفي أمثال هذه الأغراض أخبار موقوفة عليهم، وليست مما يُرجع إلى الأحكام فيتحرى فيها الصحة التي يجب بها العمل، وتساهل المفسرون في مثل ذلك، وملأوا الكتب بهذه المنقولات، وأصلها - كما قلنا - عن أهل التوراة الذين يسكنون البادية ولا تحقيق عندهم بمعرفة ما ينقلونه من ذلك، إلا أنهم بعد صيتهم، وعظمت أقدارهم، لما كانوا عليه من المقامات في الدين والملة، فتلقيت بالقبول من يومئذ من هذا يتضح لنا أن ابن خلدون أرجع الأمر إلى اعتبارات اجتماعية وأخرى دينية، فعد من الاعتبارات الاجتماعية غلبة البداوة والأمية على العرب وتشوقهم لمعرفة ما تشوق إليه النفوس البشرية، من أسباب المكونات وبدء الخليقة وأسرار الوجود، وهم إنما يسألون في ذلك أهل الكتاب قبلهم.

عدَّ من الاعتبارات الدينية التي سوَّغت لهم تلقى المرويات في تساهل وعدم تحر للصحة "أن مثل هذه المنقولات ليست مما يرجع إلى الأحكام فيتحرى فيها الصحة التي يجب بها العمل".

وسواء أكانت هذه هي كل الأسباب أم كانت هناك أسباب أخرى، فإن كثيراً من كتب التفسير قد اتسع لما قيل من ذلك وأكثر، حتى أصبح ما فيها مزيجاً متنوعاً من مخلفات الأديان المختلفة، والمذاهب المتباينة.

### أثر الإسرائيليات في التفسير:

ولقد كان لهذه الإسرائيليات التي أخذها المفسرون عن أهل الكتاب وشرحوا بها كتاب الله تعالى أثر سئ في التفسير، ذلك لأن الأمر لم يقف على ما كان عليه في عهد الصحابة، بل زادوا على ذلك فرووا كل ما قيل لهم إن صدقاً وإن كذباً، بل ودخل هذا النوع من التفسير كثير من القصص الخيالي المخترع، مما جعل الناظر في كتب التفسير التي هذا شأنها يكاد لا يقبل شيئاً مما جاء فيها، لاعتقاده أنَّ الكل من واد واحد. وفي الحق أنَّ المكثرين من هذه الإسرائيليات وضعوا الشوك في طريق المشتغلين بالتفسير، وذهبوا بكثير من الأخبار الصحيحة بجانب ما روه من قصص مكذوب وأخبار لا تصح، كما أن نسبة هذه الإسرائيليات التي لا يكاد يصح شيء منها إلى بعض من آمن من أهل الكتاب، جعلت بعض الناس ينظر إليهم بعين الاتهام والريبة. وسوف نعرض لهذا فيما بعد، ونرد عليه إن شاء الله تعالى.

قيمة ما يُروى من الإسرائيليات تنقسم الأخبار الإسرائيلية إلى أقسام ثلاثة، وهي ما يأتي:

**القسم الأول:** ما يُعلم صحته بأن نُقل عن النبي صلى الله عليه وسلم نقلاً صحيحاً، وذلك كتعيين اسم صاحب موسى عليه السلام بأنه الخضر، فقد جاء هذا الاسم صريحاً على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عند البخارى أو كان له شاهد من الشرع يؤيده. وهذا القسم صحيح مقبول.

**القسم الثاني:** ما يُعلم كذبه بأن يناقض ما عرفناه من شرعنا، أو كان لا يتفق مع العقل، وهذا القسم لا يصح قبوله ولا روايته.

**القسم الثالث:** ما هو مسكوت عنه، لا هو من قبيل الأول، ولا هو من قبيل الثاني، وهذا القسم نتوقف فيه، فلا نؤمن به ولا نُكذِّبه، وتجاوز حكايته، لما تقدّم من قوله صلى الله عليه وسلم: "لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا أمنا بالله وما انزل إلينا ذا القسم غالبه مما ليس فيه فائدة تعود إلى أمر ديني، ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا اختلافاً كثيراً، ويأتى عن المفسرين خلاف بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم، وعصا موسى من أى الشجر كانت، وأسماء الطيور التى أحيها الله لإبراهيم، وتعيين بعض البقرة الذى ضرب به قتيل بنى إسرائيل، ونوع الشجرة التى كلّم الله منها موسى.. إلى غير ذلك مما أبهمه الله فى القرآن ولا فائدة فى تعيينه تعود على المكلفين فى دينهم أو دينهم. ثم إذا جاء شئ من هذا القبيل - أعنى ما سكت عنه الشرع ولم يكن فيه ما يؤيده أو يفنده - عن أحد من الصحابة بطريق صحيح، فإن كان قد جزم به فهو كالقسم الأول، يُقبل ولا يُرد، لأنه لا يعقل أن يكون قد أخذ عن أهل الكتاب بعد ما علم من نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تصديقهم. وإن كان لم يجزم به فالنفس أسكن إلى قبوله، لأن احتمال أن يكون الصحابي قد سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم، أو ممن سمعه منه، أقوى من احتمال السماع من أهل الكتاب، ولا سيما بعد ما تقرر من أن أخذ الصحابة عن أهل الكتاب كان قليلاً بالنسبة لغيرهم من التابعين ومن يليهم.

### موقف المفسر إزاء هذه الإسرائيليات:

علمنا أن كثرة النقل عن أهل الكتاب بدون تفرقة بين الصحيح والعليل دسيئة دخلت فى ديننا واستفحل خطرهما، كما علمنا أن قوله صلى الله عليه وسلم: "لا تُصدّقوا أهل الكتاب ولا تُكذّبوهم" قاعدة مقرّرة لا يصح العدول عنها بأى حال من الأحوال، وبعد هذا وذاك نقول: إنه يجب على المفسر أن يكون يقظاً إلى أبعد حدود اليقظة، ناقداً إلى نهاية ما يصل إليه النقاد من دقة وروية حتى يستطيع أن يستخلص من هذا الهشيم المركوم من الإسرائيليات ما يناسب روح القرآن، ويتفق مع العقل والنقل، كما يجب عليه أن لا يرتكب النقل عن أهل الكتاب إذا كان فى سُنّة نبينا صلى الله عليه وسلم بيان لمجمل القرآن، فمثلاً حيث وجد لقوله- تعالى : { وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً ثُمَّ أَنَابَ } [ص: ٣٤] مجمل فى السُنّة النبوية الصحيحة وهو قصة ترك "إن شاء الله" والمواخذة عليه فلا يرتكب قصة صخر المارد.

كذلك يجب على المفسر أن يلحظ أن الضرورى يتقدّر بقدر الحاجة، فلا يذكر فى تفسيره شيئاً من ذلك إلا بقدر ما يقتضيه بيان الإجمال، ليحصل التصديق بشهادة القرآن فيكيف اللسان عن الزيادة.

نعم ... إذا اختلف المتقدمون فى شئ من هذا القبيل وكثرت أقوالهم ونقولهم، فلا مانع من نقل المفسر لهذه الأقوال جميعاً، على أن ينبه على الصحيح منها، ويبطل الباطل، وليس أن يحكى الخلاف ويطلقه، ولا ينبه على الصحيح من الأقوال، لأن مثل هذا العمل يُعد ناقصاً لا فائدة فيه ما دام قد خلط الصحيح بالعليل، ووضع أمام القارئ من الأقوال المختلفة ما يسبب له الحيرة والاضطراب.

على أن من الخير للمفسر أن يعرض كل الإعراض عن هذه الإسرائيليات وأن يمस्क عما لا طائل تحته مما يُعد صارفاً عن القرآن، وشاغلاً عن التدبير فى حكمه وأحكامه، وبدهى أن هذا أحكم وأسلم. هذا.. وقد يشير إلى ما قلناه من جواز نقل الخلاف من المتقدمين على شريطة استيفاء الأقوال وتزييف الزائف منها وتصحيح الصحيح، وأن من الخير أن يمस्क الإنسان عن الخوض فيما لا طائل تحته، ما جاء فى الآية [٢٢] من سورة الكهف من قوله تعالى: { سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامُنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَكْفُرُونَ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهراً وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحداً } .. فقد اشتملت هذه الآية الكريمة - كما يقول ابن تيمية - على الأدب فى هذا المقام، وتعليم ما ينبغى فى مثل هذا، فإنه تعالى أخبر عنهم بثلاثة أقوال ضَعَف القولين الأولين، وسكت عن الثالث، فدلّ على صحته، إذ لو كان باطلاً لرده كما ردهما، ثم أرشد إلى أن الاطلاع على عدتهم لا طائل تحته، فيقال فى مثل هذا: { قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ } .. فإنه ما يعلم بذلك إلا قليل من الناس ممن أطلعه الله عليه، فلهاذاقال: { فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهراً } .. أى لا تجهد نفسك فيما لا طائل تحته، ولا تسألهم عن ذلك، فإنهم لا يعلمون من ذلك إلى رجم الغيب .

## المحاضرة الحادية عشر

### أقطاب الروايات الإسرائيلية

#### أقطاب الروايات الإسرائيلية:

يتصفح الإنسان كتب التفسير بالمأثور، فلا يلبث أن يلحظ أن غالب ما يرى فيها من إسرائيليّات، يكاد يدور على أربعة أشخاص، هم: عبد الله ابن سلام، وكعب الأحبار، ووهب بن منبّه، وعبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج.. وهؤلاء الأربعة اختلفت أنظار الناس في الحكم عليهم والثقة بهم، فمنهم من ارتفع بهم عن حد التهمة، ومنهم من رماهم بالكذب وعدم التثبت في الرواية ولهذا أرى أن أعرض لكل فرد منهم، لأكشف عن قيمته في باب الرواية، وبخاصة ما يرجع من ذلك إلى ناحية التفسير، لنرى أي الفريقين أصدق في حكمه، وأدق في نقده.

١- عبد الله بن سلام

#### \* ترجمته:

هو أبو يوسف عبد الله بن سلام بن الحارث الإسرائيلي الأنصاري وهو من ولد يوسف بن يعقوب عليهما السلام. أسلم عند قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة. ويحدثنا البخاري عن قصة إسلامه فيقول في ضمن حديث ساقه في باب الهجرة: " ... فلما جاء نبي الله صلى الله عليه وسلم، جاء عبد الله بن سلام فقال: أشهد أنك رسول الله، وأنت جئت بحق، وقد علمت اليهود أنى سيدهم وابن سيدهم، وأعلمهم وابن أعلمهم، فادعهم فاسألهم عنى قبل أن يعلموا أنى قد أسلمت، فإنهم إن يعلموا أنى قد أسلمت قالوا فى ما ليس فى، فأرسل نبي الله صلى الله عليه وسلم، فأقبلوا فدخلوا عليه : ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم "يا معشر اليهود؛ ويلكم، اتقوا الله، فوالله الذى لا إله إلا هو، إنكم لتعلمون أنى رسول الله حقاً، وأنى جئتم بحق فأسلموا"، قالوا: ما نعلمه، قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم، قالها ثلاث مرات، قال: "فأى رجل فيكم عبد الله بن سلام؟" قالوا: ذلك سيدنا وابن سيدنا، وأعلمنا وابن أعلمنا، قال: "أفرأيتم إن أسلم؟" قالوا: حاشا لله، ما كان ليسلم، قال: "أفرأيتم إن أسلم؟" قالوا: حاشا لله ما كان ليسلم، قال: "يا بن سلام.. اخرج عليهم"، فخرج، فقال: يا معشر اليهود؛ اتقوا الله، فوالله الذى لا إله إلا هو، إنكم لتعلمون أنه رسول الله وأنه جاء بحق، فقالوا: كذبت، فأخرجهم رسول الله صلى الله عليه وسلم. قيل: وكان اسمه الحصين، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم: "عبد الله"، وشهد له بالجنة. ونجد البخاري رضى الله عن - عند الكلام عن مناقب الأنصار - يُورد لعبد الله بن سلام باباً مستقلاً في مناقبه، فروى فيما روى من ذلك بإسناده إلى سعد بن أبي وقاص أنه قال: ما سمعتُ النبي صلى الله عليه وسلم يقول لأحد يمشى على الأرض إنه من أهل الجنة إلا لعبد الله بن سلام، وقال: فيه نزلت هذه الآية: {وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ} [الأحقاف: ١٠] ... الآية.

ومما يُذكر عنه رحمه الله: أنه وقف خطيباً في المتألمين على عثمان رضى الله عنه يدافع عنه، ويُخدّل الثائرين، فقد روى عبد الملك بن عمير عن ابن أخى عبد الله بن سلام، قال: لما أريد قتل عثمان رضى الله عنه، جاء عبد الله بن سلام، فقال له عثمان: ما جاء بك؟ قال: جئتُ فى نصرِك، قال: أخرج إلى الناس فاطردهم عنى فإنك خارج خير لى منك داخل، فخرج عبد الله إلى الناس فقال: يا أيها الناس؛ إنه كان اسمى فى الجاهلية فلاناً، فسمانى رسول الله صلى الله عليه وسلم: عبد الله، ونزلت فى آيات من كتاب الله عزَّ وجلَّ، نزل فى: {وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَاَمَنَّ وَاسْتَكْبَرْتُمْ} .. ونزل فى: {قُلْ كَفَى بِاللّٰهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ} [الرعد: ٤٣] .. إن الله سيفاً مغموداً، وإن الملائكة قد جاورتكم فى بلدكم هذا الذى نزل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوالله الذى نزل فى هذا الرجل أن تقتلوه، فوالله لئن قتلتموه لتطردن جيرانكم من الملائكة ولتسلنَّ سيف الله المغمود فيكم فلا يُعمد إلى يوم القيامة. قالوا: اقتلوا اليهودى.. وقتلوا عثمان"ى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عنه ابنه: يوسف ومحمد، وعوف بن مالك، وأبو هريرة، وأبو بردة بن أبي موسى، وعطاء بن يسار، وغيرهم. وشهد مع عمر رضى الله عنه فتح بيت المقدس والجابية. ومات بالمدينة سنة ٤٣ هـ (ثلاث وأربعين من الهجرة) ، وقيل غير ذلك. وقد عدّه بعضهم فى البدرين، أما ابن سعد فذكره فى الطبقة الثالثة ممن شهد الخندق وما بعدها.

## \* مبلغه من العلم والعدالة:

أما مبلغه من العلم، فيكفي ما جاء في الحديث البخارى السابق من إخباره عن نفسه: أنه أعلم اليهود وابن أعلمهم، وإقرار اليهود بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك. والحق أنه اشتهر بين الصحابة بالعلم، حتى لقد روى أنه لما حضر معاذ بن جبل الموت قيل له: يا أبا عبد الرحمن أوصنا، فقال: أجلسوني ... قال: إن العلم والإيمان عند أربعة رهط: عند عويمر أبى الدرداء، وعند سلمان الفارسي، وعند عبد الله بن مسعود، وعند عبد الله ابن سلام الذى كان يهودياً فأسلم، فإنى سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إنه عاشر عشرة فى الجنة وليس عجيباً أن يكون عبد الله بن سلام فى هذه المكانة العالية من العلم بعد أن اجتمع لديه علم التوراة وعلم القرآن، وبعد أن امتزجت فيه الثقافتان اليهودية والإسلامية، ولقد نقل عنه المسلمون كثيراً مما يدل على علمه بالتوراة وما حولها، ونجد ابن جرير الطبرى ينسب إليه فى تاريخه كثيراً من الأقوال فى المسائل التاريخية الدينية، كما نجده يتجمع حول اسمه كثير من المسائل الإسرائيلية، يروها كثير من المفسرين فى كتبهم.

ونحن أمام ما يُروى عنه من ذلك لا نُزيّف كل ما قيل، ولا نقبل كل ما قيل، بل علينا أن نعرض كل ما يُروى عنه على مقياس الصحة المعتبر فى باب الرواية، فما صح قبلناه، وما لم يصح رفضناه.

هذا.. وإننا لا نستطيع أن نتهم الرجل فى علمه، ولا فى ثقته وعدالته، بعد ما علمت أنه من خيار الصحابة وأعلمهم، وبعد ما جاء من آيات القرآن، وبعد أن اعتمده البخارى وغيره من أهل الحديث، كما أننا لم نجد من أصحاب الكتب التى بين أيدينا من طعن عليه فى علمه، أو نسب إليه من التهم مثل ما نسب إلى كعب الأحبار ووهب بن منبّه السبب الثالث حذف الإسناد هو السبب الثالث والأخير الذى يرجع إليه ضعف التفسير المأثور، وسبق أن أشرنا إلى مبدأ اختصار الأسانيد، ونعود إليه فنقول:

إنّ الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - كانوا يتحرون الصحة فيما يتحملون، وكان الواحد منهم لا يروى حديثاً إلا وهو مثبت مما يقول، ولكن لم يُعرف عن الصحابة أنهم كانوا يسألون عن الإسناد، لما عُرفوا به جميعاً من العدالة والأمانة. وإذا كان الأمر قد وصل ببعضهم إلى أنه كان لا يقبل الحديث إلا بعد أن تثبت عنده صحته بالشهادة أو اليمين كما دلّت على ذلك الآثار الكثيرة، فإن الغرض من ذلك هو زيادة التأكد والتثبت، لا عدم الثقة بمن يروون عنه منهم، فقد روى أن عمر قال لأبى بن كعب - وقد روى له حديثاً - لتأتيننى على ما تقول ببينة، فخرج فإذا ناس من الأنصار فذكر لهم، قالوا: قد سمعنا هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال عمر: أما إنى لم أتهمك، ولكن أحببت أن أتثبت".

ثم جاء عصر التابعين، وفيه ظهر الوضع وفشا الكذب، فكانوا لا يقبلون حديثاً إلا إذا جاء بسنده، وتثبتت لهم عدالة رواته، أما إن حُذِفَ السند، أو ذُكِرَ وكان فى رواته من لا يُوثق بحديثه، فإنهم كانوا لا يقبلون الحديث الذى هذا شأنه، فقد روى الإمام مسلم فى مقدمة صحيحه عن ابن سيرين أنه قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم".

ظل الأمر فى عهد التابعين على هذا، فكان ما يروونه من التفسير المأثور عن النبى صلى الله عليه وسلم أو عن الصحابة، لا يروونه إلا بإسناده، ثم جاء بعد عصر التابعين من جمّع التفسير، ودوّن ما جمّع لديه من ذلك، فألّفت تفاسير تجمع أقوال النبى صلى الله عليه وسلم فى التفسير، وأقوال الصحابة والتابعين، مع ذكر الأسانيد، كتفسير سفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، وغيرهما ممن تقدّم ذكرهم.

ثم جاء بعد هؤلاء أقوام ألّفوا فى التفسير، فاختصروا الأسانيد، ونقلوا الأقوال غير معزّوة لقائلها، ولم يتحروا الصحة فيما يروون، فدخل من هنا الدخيل، والتبس الصحيح بالعليل.

ثم صار كل من يسنح له قول يورده، ومن يخطر بباله شئ يعتمده، ثم ينقل ذلك عنه من يجئ بعده، ظاناً أنّ له أصلاً، غير ملتفت إلى تحرير ما ورد عن السلف. الحق أن هذا السبب يكاد يكون أخطر الأسباب جميعاً، لأن حذف الأسانيد جعل من ينظر فى هذه الكتب يظن صحة كل ما جاء فيها، وجعل كثيراً من المفسرين ينقلون عنها ما فيها من الإسرائيليات والقصص المخترع على أنه صحيح كله، مع أن فيها ما يخالف النقل ولا يتفق مع العقل.



وإذا كان للوضع خطره، وللإسرائيليات خطرهما، فإن هذا الخطر كان من الممكن تلافيه لو ذُكرت لنا هذه الأقوال بأسانيدها، ولكن حذفها - وللأسف - عمى علينا كل شيء، وليت هؤلاء الذين حذفوا الأسانيد وعنوا بجمع شتات الأقوال فعلوا كما فعل ابن جرير من رواية كل قول بإسناده، فهو وإن كان لم يتحر الصحة فيما يرويها، إلا أن عذره في ذلك، أنه ذكر لنا السند مع كل رواية يرويها، وكانوا يرون أنهم متى ذكروا السند فقد خرجوا عن العهدة، فإن أحوال الرجال كانت معروفة في العهد الأول، وبذلك تعرف قيمة ما يروونه من ضعف وصحة.

أشهر الكتب المؤلفة في التفسير بالمأثور

لا نريد أن نستقصى هنا جميع الكتب المدونة في التفسير المأثور، لأن هذا أمر لا يتيسر لنا، نظراً لعدم وقوع كثير منها في أيدينا. ولو تيسر لنا لوقفنا عند عزمي هذا: وهو أني لا أعرض لكل كتاب أُلّف في هذا النوع من التفسير، بل أتكلم عما اشتهر وكثر تداوله فحسب، لأنني لو ذهبت أتكلم عن جميع ما دُون من هذه الكتب، كتاباً كتاباً، لطلال على الأمر، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: "إن المُنبَتَّ لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى".

لهذا رأيت أن أتكلم عن ثمانية كتب منها، هي أهمها وأشهرها وأكثرها تداولاً، وسبيلي في هذا: أن أعرض أولاً لنبذة مختصرة عن المؤلف، ثم أبين خصائص كل كتاب وطريقة مؤلفه فيه، وهذه الكتب التي وقع عليها اختياري هي ما يأتي:

١ - جامع البيان في تفسير القرآن: لابن جرير الطبري

٢ - بحر العلوم: لأبي الليث السمرقندي

٣ - الكشف والبيان عن تفسير القرآن: لأبي إسحاق الثعلبي

٤ - معالم التنزيل: لأبي محمد الحسين البغوي

٥ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية الأندلسي.

٦ - تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء الحافظ ابن كثير

٧ - الجواهر الحسان في تفسير القرآن: لعبد الرحمن الثعالبي

٨ - الدر المنثور في التفسير المأثور: لجلال الدين السيوطي

وسنتكلم عن كل واحد منها بحسب هذا الترتيب فنقول وبالله التوفيق

جامع البيان في تفسير القرآن (للطبري)

**\* التعريف بمؤلف هذا التفسير:**

مؤلف هذا التفسير، هو أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير ابن غالب الطبري، الإمام الجليل، المجتهد المطلق، صاحب التصانيف المشهورة، وهو من أهل أمل طبرستان، وُلِدَ بها سنة ٢٢٤ هـ (أربع وعشرين ومائتين من الهجرة)، ورحل من بلده في طلب العلم وهو ابن اثنتي عشرة سنة، سنة ٢٣٦ هـ (ست وثلاثين ومائتين)، وطوّف في الأقاليم، فسُمِعَ بمصر والشام والعراق، ثم ألقى عصاه واستقر ببغداد، وبقي بها إلى أن مات سنة ٣١٠ هـ (عشر وثلاثمائة من الهجرة).

**\* مبلغه من العلم والعدالة:**

كان بصيراً بالقرآن، عارفاً بالمعاني، فقيهاً في أحكام القرآن، عالماً بالسنن وطرقها، وصحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المخالفين في الأحكام، ومسائل الحلال والحرام، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم، هذا هو ابن جرير في نظر الخطيب البغدادي وهي شهادة عالم خبير بأحوال الرجال. وذكّر أن أبا

العباس بن سريج كان يقول: محمد بن جرير فقيه عالم. وهذه الشهادة جد صادقة، فإن الرجل برع في علوم كثيرة، منها: علم القراءات، والتفسير، والحديث، والفقه. والتاريخ وقد صنّف في علوم كثيرة وأبدع التأليف وأجاد فيما صنّف، فمن مصنفاته: كتاب التفسير الذي نحن بصده. وكتاب التاريخ المعروف بتاريخ الأمم والملوك، وهو من أمهات المراجع، وكتاب القراءات، والعدد والتنزيل، وكتاب اختلاف العلماء، وتاريخ الرجال من الصحابة والتابعين، وكتاب أحكام شرائع الإسلام، ألّفه على ما أدّاه إليه اجتهاده، وكتاب التبصر في أصول الدين ... وغير هذا كثير من تصانيفه التي تدل على سعة علمه وجزارة فضله وقد اعتُبر الطبرى أبا للتفسير. كما اعتُبر أبا للتاريخ الإسلامي، وذلك بالنظر لما في هذين الكتابين من الناحية العلمية العالية. ويقول ابن خلكان: إنه كان من الأئمة المجتهدين، لم يقلداً أحداً، ونُقِل أن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي ذكره في طبقات الفقهاء في جملة المجتهدين. قالوا: وله مذهب معروف، وأصحاب ينتحلون مذهبه يقال لهم "الجريرية"، ولكن هذا المذهب الذي أسسه - على ما يظهر - بعد بحث

ولكن هذه الكتب قد اختفى معظمها من زمن بعيد، ولم يحظ منها بالبقاء إلى يومنا هذا وبالشهرة الواسعة، سوى كتاب التفسير، وكتاب التاريخ طويل، ووجد له أتباعاً من الناس، لم يستطع البقاء إلى يومنا هذا كغيره من مذاهب المسلمين، ويظهر أن ابن جرير كان قبل أن يبلغ هذه الدرجة من الاجتهاد مُتمذهباً بمذهب الشافعي، يدلنا على ذلك ما جاء في الطبقات الكبرى لابن السبكي، من أن ابن جرير قال: أظهرتُ فقه الشافعي، وأفتيتُ به ببغداد عشر سنين، وتلقاه مني ابن بشار الأحول، أستاذ أبي العباس بن سريج. وقال السيوطي في طبقات المفسرين: وكان أولاً شافعيّاً ثم انفرد بمذهب مستقل، وأقاويل واختيارات، وله أتباع مقلِّدون، وله في الأصول والفروع كتب كثيرة.

وذكره صاحب لسان الميزان فقال: "ثقة، صادق، فيه تشيع يسير، وموالاته لا تضر ... " هذا هو ابن جرير، وهذه هي نظرات العلماء إليه، وذلك هو حكمهم عليه، ومن كل ذلك تتبين لنا قيمته ومكانته.